المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- المنظور الإسلامي للتاريخ: قراءة في المرتكزات والمنهج
  أحمد علي السري
- الغناء العربي في ضوء الفكر الموسيقي المعاصر: دراسة مقارنة
  عبدالله هاني المصري
- المكونات السردية في السيرة الذاتية: كتاب «الاعتبار» نموذجاً
  عبدالله محمد الغزالي
- سيمياء العنوان في الدرس اللغويّ
  عيسى عودة برهومه
- مَبْرَمان: حياته وجهوده النحوية
  هناء سعد المرشد

جامعة
الكويت

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1026-957

العدد 97 - السنة 25

شتاء 2007

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

aJh

رئيس التحرير

مرسل فالح العجمي

مديرة التحرير

نـــوال الـهـزاني

هيئة التحرير

د. تـركـي الـمـغـيـض — **د. فـهـمـي جـدعـان**

د. جـمـال الـمـنـيـس — **د. ناصـر الـديـن سـعـيـدونـي**

د. يـسـر الـمـدنـي

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

العدد 25/97

تـفـهـرس مـلـخـصـات الـمـجـلـة فـي:

America: History and Life; E-Psyche Data-Base; CSA Sociological Abstracts, Social Services Abstracts, World Wide Political, Science Abstracts, and linguistics & Language behavior Abstracts; Historical Abstracts; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM); Index Islamicus; MLA Modern Language Association Abstracts; Periodicals Contents Index.
& Listed in Ulrich's I.P.D. No. 04900455

المجلة العربية للعلوم الانسانية

الهيئة الاستشارية

جوديث بتلر
جامعة كاليفورنيا - بيركلي

كيس فيرستيخ
جامعة نايمخن

ديل جيكيت
جامعة بنسلفينيا ستيت

عبدالله الغذامي
جامعة الملك سعود

غاياتري سبيفاك
جامعة كولومبيا

محمد جابر الأنصاري
جامعة الخليج العربي

جون فرنسيس هيلي
جامعة مانشستر

عبدالجليل التميمي
مؤسسة التميمي

عبدالحميد صبرة
جامعة هارفارد

صالح أبو اصبع
جامعة فيلادلفيا

المجلة العربية للعلوم الانسانية
المجلد 15
العدد 25/97

جميع الأفكار الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

مَبْرَمان
حياته وجهوده النحوية

هـــزاع ســـعـــد الـــمـــرشـــد

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 169 العدد 25/97

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إماطة اللثام عن شخصية نحوية لم يتناولها النحاة بالبحث، بل يجهلها كثير من الدارسين، وهو مبرمان؛ ذلك العالم الذائع الصيت في زمانه، وكان من سنن هذه الدراسة أنها أبرزت الجوانب المجهولة من حياته، وعرّفت بشيوخه وتلاميذه، وجلّت جهوده النحوية في ضوء الدرس النحوي، موازنة بين آرائه والآراء النحوية الأخرى، مستعينة بالمراجع المتوافرة التي ذكرت آراءه على قلتها وتكرارها. ولا يسع الباحث إلا أن يذكر أن مبرمان من النحاة الذين كانت لهم شهرة واسعة تضعه مع كبار النحاة في زمانه، بيد أن ذكره كان له صدىً خافتٌ في كتب من جاء بعده لضياع تصانيفه.

مولدُهُ ونسبُهُ

هو محمدُ بنِ عليِّ بن إسماعيل[1]، ويُكنى أبا بكرٍ[2]، وهو من أهلِ عسكرِ مُكْرَمٍ[3]، وقد وَهِمَ ابنُ قاضي شُهبةَ عندما نسبَهُ إلى عسكرِ مصرَ، حارةٍ من مدينةِ مصرَ، نزلَها عسكرُ صالحِ بنِ عليّ بنِ عبداللهِ بنِ عباسٍ[4]، خلافاً لما ذكرَهُ مترجموه، ويُطلقُ عليه لقبُ (الأزَمي)، نسبةً إلى (أَزَم)؛ منزلٍ من سوقِ الأهوازِ ورامَهُرْمُزَ[5] وفيها يقولُ مبرمانُ:

مَنْ كانَ يَأْثُرُ عن آبائِهِ شَرَفاً فأصلُنا أَزَمٌ أُصْطُمَّةُ الخُوزِ[6]

ولد بطريق الأهواز[7]، ولم تُحَدَّدْ سنةُ مولده، وتصدّر بالأهواز[8].

لَقَّبَهُ المبرّدُ (مبرمان) لكثرةِ ملازمتِهِ وسؤالِهِ إيّاه[9]، وهجاه ابنُ لنكك وهو من معاصريه:

صُداعٌ من كلامكَ يَعْتَرينا وما فيهِ لمستمعٍ بيانُ[10]
مكابرةٌ ومَخْرَقَةٌ وبَهْتٌ لَقَدْ أبرمتَنا يا مَبرمانُ

شيوخُهُ

لم تذكر المصادر التي بين يديَّ من شيوخ مبرمانَ إلا اثنين، وهما من أكابر النُّحاةِ في عصره: وهما المبرّدُ والزجَّاجُ.

المبرّدُ: هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثماليُّ، وهو في الطبقة الأولى من العلم وغزارةِ الأدب وكثرة الحفظ وفصاحة اللّسان وبراعة البيان. قرأ كتابَ سيبويه على الجَرْمِيِّ ثم المازنيِّ، وتصانيفُهُ كثيرةٌ مشهورةٌ، من أشهرها (المقتضبُ) و(الكاملُ) توفي سنة 286هـ[11].

لَزِمَ مبرمانُ شيخَهُ ملازمةً لصيقةً، نَهِلَ من علمه وعَلَّ، واقتبسَ من فضله، وأكثَرَ من سؤاله حتى تضايقَ منه المبرّدُ ولقَّبه بـ (مبرمانَ)[12].

وحفِظَ لنا أبو حيانَ بعضاً من سؤالاتِ مبرمانَ لشيخِهِ المبرّدِ، أذكرُ منها هذين السؤالين دليلاً على ملازمته:

(1) قالَ أبو بكرٍ مبرمانُ: "سألتُ أبا العباسِ: هل يجوزُ أن يُحذَفَ من

(مُحَيِّيٌّ) لاجتماعِ الياءات، قال: لا؛ لأنَّ (مُحَيِّيٌّ) جاءَ على فعله، واللامُ تعتلُّ في الفعل، والاختيارُ عندي (مُحَيِّيٌّ)[13].

وسؤالُ مبرمانَ يدورُ حولَ النسبِ إلى الاسم الذي خامسُهُ ياءٌ؛ هل يجوزُ أن تحذفَ من (مُحَيِّيٌّ) لاجتماع الياءات، وأجابَ المبرِّدُ أنه لا يجوّزُه؛ لأن (مُحَيِّياً) الذي هو اسمُ فاعلٍ من (حيّا) بالتضعيف جاء على فعله، واللام تعتلُّ كما تعتلُّ في الفعل، والاختيارُ عنده (مُحَيِّيٌّ) أي: بأربعِ ياءاتٍ، حتى لا يجمعَ حذفاً بعد حذف[14].

(2) في حواشي مبرمانَ: سألتُ المبرِّدَ: هل يجوزُ: آتيكَ شهرَ زيدٌ أميرٌ، وسنةَ زيدٌ أميرٌ، فقال: كلُّ ما كان في معنى (إذ) فجيدٌ، ولا أُجيزُ (آتيكَ) هذه لما فسرنا؛ لأنها في معنى (إذا)[15].

أجاز المبرِّد من جوابه لتلميذه مبرمان إضافةَ أسماء الزمان المحدودة كأسبوعٍ وشهرٍ وسنةٍ إلى الجملة بعدها في سياق الماضي.

الزجَّاجُ: هو إبراهيمُ بنُ السريِّ بن سهلٍ، أبو إسحاقَ، كان من أهلِ الفضلِ والدّينِ، كان يخرطُ الزُّجاجَ ثمَّ مالَ إلى النحوِ، ولَزِمَ المبرِّدَ، وله من التصانيف: معاني القرآن وإعرابه، وفعلتُ وأفعلتُ، وما ينصرفُ وما لا ينصرفُ، وغيرُها، وأشهرُ تلاميذِهِ أبو بكر بنُ السرَّاج والزجاجيُّ وأبو علي القالي، وأبو جعفرٍ النحاسُ وغيرُهم، ماتَ سنةَ إحدى عشرة وثلاثمئة[16].

أخذَ مبرمانُ العلمَ عن الزجّاج بمشورةِ ابن كيسانَ، فقد جاءَ في طبقاتِ النحويينَ واللغويينَ الروايةُ الآتيةُ: "قالَ أبو عليٍّ: وحدَّثني أبو بكرِ بنُ مبرمانَ قالَ: قصدتُ ابنَ كيسانَ لأقرأَ عليه كتابَ سيبويه فامتنعَ، وقالَ: اذهبْ إلى أهلِهِ - يشيرُ بذلكَ إلى الزجّاج"[17].

وتُشيرُ المصادرُ إلى أنه أكثرَ من الأخذِ عن الزجّاجِ[18].

تلاميذه

إنَّ شخصيةً نحويةً في مكانةِ مَبْرَمانَ لا بدَّ أن يكونَ لهُ تلاميذُ، تلقّوا العلمَ على يديه، ومما يؤسفُ له أن المصادرَ لم تسعفنا إلا باسم اثنين من تلاميذه،

ويُخَفِّفُ وَطْءَ هذا الأسفِ أنهما من مشاهيرِ النحاةِ في عصرِهما وما بعدَه، وهما:

1 - أبو سعيد السيرافي: الحسنُ بنُ عبداللهِ بنِ المرزبانِ، كانَ أبوهُ مجوسياً وأسلمَ. قرأ النحوَ على أبي بكرِ بنِ السّراجِ، وعلى أبي بكرِ مبرمانَ، وقرأَ اللغةَ على ابنِ دريدٍ، وكان عالماً زاهداً، وكان يجاهرُ بالاعتزالِ، ومن أهم مصنفاتِه: شرحُ كتابِ سيبويه، أجادَ فيه، تُوفيَ سنةَ ثمان وستين وثلاثمئة[19]. وعلى الرغم من أخذ السيرافي العلمَ عن مبرمانَ لم يذكرْهُ في شرحِهِ على سيبويه إلا قليلا[20].

2 - أبو علي الفارسي: الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِالغفَّارِ، واحدُ زمانِهِ في علم العربية، أخذَ عن الزجَّاجِ وابنِ السّراجِ ومبرمانَ، وأخذَ عنه ابنُ جني والرَبعيُّ، وكان معتزلياً. له تآليفُ شرّقَتْ وغرَّبَتْ، وأقبلَ عليها العلماءُ، مثلُ: الإيضاح، وكتاب الشعر، والمسائل الحلبية، والبغداديات، والبصريات، والشيرازيات، وغيرها. توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمئة[21].

وتَبعَ أبو علي الفارسيُّ السيرافيَّ في قلةِ ذكرِهِ شيخَهُ مبرمانَ في تصانيفه، وعلى كثرةِ كتبِهِ لا يجري ذكرُهُ إلا في القليلِ النادر[22].

وإنَّ المرءَ لتمتلكه الحيرةُ والدهشةُ من قلةِ ذكرِ مبرمانَ في كتبِ النحاةِ بعدَهُ، ناهيكَ عن تلميذيه العالمينِ السيرافيِّ والفارسيِّ، ولا تفسيرَ لذلك إلا سوءُ أخلاقِهِ وطيشُهُ وحُمقُهُ وسيأتي الحديثُ عن ذلك قريباً.

أخلاقه

اتسمتْ شخصيةُ مبرمانَ ببعضِ الأخلاقِ البعيدةِ عن سمتِ العلماءِ، مما جعلَ تلاميذَهُ قليلينَ وذكرَهُ ضعيفاً في كتبِ الخالفينَ، فقد ذكرَ المترجمونَ له أنَّهُ ساقطُ الهمَّةِ دنيءُ النَّفْسِ سخيفٌ[23]، ضنينٌ بالتعليمِ إلا مع الجزاءِ المرضي له[24].

فمن سقوطِ هِمَّتِهِ ومروؤَتِهِ وسُخفِهِ أنَّهُ كان إذا أرادَ الحضورَ إلى منزله ركبَ في طبليةِ[25] حَمّالٍ من غيرِ عجَزٍ به، وربَّما بالَ على الحمّالِ فيصيحُ به

الحمّالُ، فيقولُ له: "احسبْ أنَّكَ حملتَ رأسَ غَنَمٍ"، وربَّما كانَ يتنقلُ بالتمرِ ويحذفُ الطلبةَ بالنّوى[26].

ومن ضنِّهِ بالأخذِ عنه وعدم إقرائِهِ كتابَ سيبويه إلا بمئةِ دينارٍ ما رواهُ ياقوتٌ في معجم الأدباء: "وكانَ أبو بكرٍ مبرمانُ ضنيناً بالقراءةِ عليه، لا يقرئُ كتابَ سيبويه إلا بمئةِ دينارٍ، فقصدَهُ أبو هاشم الجبّائيُّ لقراءةِ الكتابِ عليه، فقالَ له مبرمانُ: قد عرفتَ الرَّسْمَ، فقال أبو هاشم: نعم، ولكن أسألُكَ النَّظِرَةَ وأحملُ إليكَ شيئاً يساوي أضعافَ الرَّسْم فأودعُهُ عندكَ إلى أن يصلَ إليَّ مالٌ في بغداد فأحملُهُ إليكَ وأستردُّ الوديعةَ، فتمنَّعَ قليلاً ثُمَّ أجابَهُ، فعمدَ أبو هاشم إلى زنفيلجَةٍ[27] حسنةٍ مُغشّاةٍ بالأَدَم محلّاةٍ فملأها حجارةً وقفلها وختمَها وحملَها إلى مبرمانَ فوضعَها بين يديه، فلمّا رأى منظرَها وثقلَها لم يَشُكَّ في حقيقةِ ما ذكره، فوضعها عنده وأخذَ عنه، فلمّا ختمَ الكتابَ، قالَ به مبرمانُ: احملْ إليَّ مالي قِبَلَكَ، فقال: أَنفِذْ معي غلامَكَ حتّى أدفعَ لهُ الرَّسْمَ، فأنفذَهُ معه إلى منزله. فلما جاءَ أبو هاشم إلى بيته كتبَ إلى مبرمانَ رقعةً يقولُ فيها: قد تأخَّرَ المالُ وأرهقني السفرُ، وقد أبحتُ لك التصرفَ في الزنفيلجةِ، وهذا خطّي لك حُجَّةٌ بذلك، وخرجَ أبو هاشم لوقته إلى البصرةِ ومنها إلى بغدادَ، فلمّا وصلتِ الرقعةُ إلى مبرمانَ استدعى بالزنفيلجة وفتحها فإذا هي حجارةٌ، فقال: سَخِرَ مِنَّا أبو هاشمٍ لا حَيّاهُ اللهُ، واحتالَ عليَّ بما لم يتمَّ لغيره[28].

أطلتُ في هذه الحادثةِ لأُدَلِّلَ على ضَنِّهِ بالأخذِ عنه في قراءة كتابِ سيبويه؛ وهو ما نَفَّرَ الطلبةَ من ملازمته، وفي نظري أن ضَنَّهُ بقراءةِ كتابِ سيبويه مع سقوطِ هِمَّتِهِ ومُروءَتِهِ وسُخفه أدّى إلى:

أ - قِلَّةِ تلاميذه والآخذينَ عنه، فلم يذكرْ له المترجمونَ من التلاميذ إلا السيرافيَّ والفارسيَّ، والعصرُ آنئذٍ عصرُ علمٍ وتلقٍّ.

ب - عدم ذيوع تصانيفه: فمع تصنيفِهِ كتباً لم يكتبْ لمؤلفاته الانتشارُ والبقاءُ، وكانت بركتُها زائلةً لضمورِ أخلاقِ صاحبِها وسخفِهِ، ومَنْ لا يُكَرِّمْ نفسَهُ لا يُكَرَّمْ.

جـ - قلةِ ذكرِ آرائِهِ النحويةِ في كتبِ مَنْ بعدَه، فمع كثرة التنقيبِ والبحثِ في كتبِ النحاةِ المطبوعةِ وتفتيشِ فهارسِها لم أُصِبْ إلا النزرَ القليلَ منها، وإذا قيست آراؤه في كتبِ النحاةِ المطبوعةِ بآراءِ شيوخه مثل المبرِّد والزجّاج، أو تلاميذِه مثل السيرافيِّ أو الفارسيِّ بانَ الفرقُ وشالتِ الكفَّةُ.

وفاته:

تُوفيَ مبرمانُ - رحمه اللهُ - في الأهوازِ سنةَ ستٍّ وعشرينَ وثلاثمائة[29]، وقيلَ: سنةَ سبعٍ وعشرينَ وثلاثمئة[30]، وقيلَ: سنةَ خمسٍ وأربعينَ وثلاثمئة[31]، وأرى أن أصحَّ الأقوالِ في سنةِ وفاتِهِ هو القولُ الأولُ لكثرةِ المصادرِ التي نصَّتْ عليه.

مؤلّفاته

لم تبخل علينا المصادرُ بذكرِ تآليفِ مبرمانَ، ولكنَّ عواديَ الزمنِ لم تخطئها، فلم يصلْ إلينا منها شيءٌ حتى نعرفَ مضمونَها ومنهجَها، وسأسردُ أسماءَ تآليفِهِ راجياً أن أكونَ قد أحطتُ بها.

(1) تآليفه غير النحوية

وهي خارجةٌ عن شرطِ هذا البحث الذي قُصِرَ على جهودِه النحوية. بَيْدَ أنه لا بُدَّ من ذِكرها حتى تمتازَ شخصيتُهُ العلميةُ، ولم يذكرِ المترجمونَ له سوى كتابٍ واحدٍ وهو:

- **صفة شكر المنعم**: ذكرهُ النديمُ والقفطيُّ والسيوطيُّ[32]، ويلوحُ من اسمهِ أنَّهُ في الرقائقِ والزهديات.

(2) تآليفه المجهولة الغرض

وهي التي توحي عنواناتُها أنها في التأليف النحويِّ أو في غيره، ولم تنصَّ مصادرُ ترجمته على تحديدِ الغرضِ من تأليفها، ولم تصلْ إليها نصوصٌ منها حتى نتمكنَ من معرفةِ غرضِها، وهي:

أ - العيون: وقد نصَّ عليه النديمُ والقفطيُّ والفيروزآباديُّ والبغداديُّ[33].

ب - المجازي: بالزاي والياء بعدها كما هو عند القفطي، ووصفه بأنه لطيفٌ[34]، وبحذف الياء (المجاز) عن ابن قاضي شُهبةَ[35]، وبالراء بدلاً من الزاي وبعدها الياء (المجاري) عند النديم وياقوت والسيوطي[36].

(3) مروياته النحوية

أفردتُ الحديثَ التالي عن روايته لنسخة كتاب سيبويه، جرياً على سنن الأقدمين في عنايتهم بنسخته، وإحالتهم إليها في كتبهم باسم (نسخة مبرمان).

نسخة كتاب سيبويه

وهي التي رواها مبرمان، وتسمى (نسخة مبرمان) وهي في غاية الثقة والجودة، وكانت مرجعاً للنحويينَ، وآيةُ ذلك النصّانِ التاليان:

1 - جاء في كتابِ (الحلل في شرح أبياتِ الجمل): "وأنشد (أبو القاسم) في آخرِ الكتاب:

فما سَبَقَ القيسيُّ من سوءِ سيرةٍ ولكن طَفَت عَلْماءِ غُرْلَةُ خالدِ

... ووقعَ في نسخةِ كتاب سيبويه التي رواها أبو بكرٍ مبرمانُ هذا البيتُ على رواية أخرى، وهي:

ما غُلِبَ القيسيُّ من ضعفِ قوَّةٍ ولكن عَلَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالدِ[37]

وهذا النصُّ يدلُّ على أنَّ نسخةَ مبرمانَ فيها بعضُ الاختلافِ عن النُّسَخِ الأخرى.

2 - جاءَ في كتابِ (النكت في كتاب سيبويه) للأعلم الشنتمري: "قال[38] (وأمّا فاعَلْتُ فإنَّ مصدرَهُ مُفاعَلة، جعلوا الميمَ عوضاً من الألفِ التي بعد أولِ حرفٍ منه، والهاءُ عوضٌ من الألفِ التي قبلَ آخرِ حرفٍ منه).

كلام سيبويه في هذا مختَلٌّ، وقد أُنْكِرَ؛ وذلكَ أنه جعل الميمَ عوضاً من الألفِ التي بعدَ أول حرفٍ منه، وذلك غلطٌ؛ لأنَّ الألفَ من (فاعَلَ) ثانيةٌ في مُفاعلة، فكيف تكونُ الميمُ عوضاً من الألفِ، والألفُ لم تذهبْ، والجيِّدُ في هذا ما وقعَ في نسخة مبرمانَ، وهو أنَّ هذه المصادرَ جاءت

مخالفةً الأصلَ، كفَعَلْتُ، وذلكَ أنَّ مصدرَهُ يجيءُ مخالفاً لما يوجبُهُ قياسُ الفعل، وتزادُ في أوَّلِهِ الميمُ كما يُقالُ: ضَرَبْتُهُ مَضْرَباً وشَرِبَهُ مَشْرَباً، وقد تُزادُ فيه مع الميمِ الهاءُ، كما يقالُ: المرْحَمَة، وألزموا الهاءَ في هذا لما ذكره من تعويضِ الألفِ"[39].

يؤكدُ هذا النصُّ أنَّ نسخةَ كتابِ سيبويه التي رواها مبرمانُ في غايةِ الوثوقِ والصحةِ، ولا عجبَ أنْ نَعَتَها الأعلمُ الشنتمريُّ بالجودةِ.

(4) تآليفه النحوية

إن نحوياً مثلَ مبرمانَ ذي التلاميذ النُجباء مثل السيرافيِّ والفارسيِّ لا بُدَّ أن يكونَ له إسهامٌ في النحو، سواءٌ أكانَ تصانيفَ أم آراءاً، ولفتَ نظري في تأليفه أن معظَمها يدورُ حولَ كتابِ سيبويه نسخاً وشرحاً له ولشواهدِهِ؛ ولعلَّ عكوفَهُ على كتاب سيبويه هو الذي أبرزَ اسمَهُ في عصرِهِ، وجعلَ له ذكراً في كتبِ الخالفينَ.

وهذه تآليفُهُ النحوية التي وقفتُ عليها:

(أ) شرح كتاب سيبويه

شرحَ كتابَ سيبويه قبلَ مبرمانَ كثيرةٌ من النحاةِ، مثل الزيادي (ت 249هـ) والمبرد (ت 285هـ) والأخفش الصغير (ت 315هـ) وابن السرّاج (ت 316هـ)[40]، وشرحَهُ مبرانُ ولم يتمَّهُ[41]، ويطلقُ عليه في كتبِ النحاةِ (حواشي مبرمان) وأحياناً (كتاب مبرمان). وعلى الرغم من أنه لم يصلْ إلينا إلاَّ أنَّ نصوصاً منه حفظتها كتبُ الخالفينَ، وأرى أن هذا الكتابَ هو أشهرُ كتبه وأكثرُها سيرورةً وأجمعُها لآرائِهِ؛ لأن النحويينَ بعدهُ يكثرونَ من نصوصه خلافَ كتبه الأخرى.

ولفتَ انتباهي في النصوصِ التي وصلت إلينا من كتابِهِ أنَّهُ يكثرُ من آراءِ شيخيه أبي العباسِ المبردِ وأبي إسحاقَ الزجَّاج، وهذه بعضُ النصوصِ التي وصلت إلينا من شرحِهِ على كتاب سيبويه:

1 – "في حواشي مبرمانَ قال المبرِّدُ: النحويون يجيزونَ (شاهات) وهذا خطأٌ، ويجيزُ النحويون (شَفَات) و(أمات)"[42].

2 – وفي حواشي مبرمان قال: في كتاب الجَرْمي في قول سيبويه: إذا سمّيتَ بالباءِ من (اضربْ): إِبْ خطأٌ؛ لأنه جاء بألفِ الوصلِ، فأدخلها على حرفٍ متحركٍ، وألفُ الوصلِ لا تدخلُ على المتحركِ» انتهى، وفيها[43]: "قالَ بعضُهم: لا يجوزُ أن تسميَ بالباء من (اضربْ) إذا قلتَ: إِبْ؛ لأنكَ إذا وصلتها بقيَتْ على حرفٍ واحدٍ، وهذا مذهبٌ قويٌّ، وهو خلافُ مذهبِ سيبويه» انتهى. وقالَ فيها أيضاً: "قالَ أبو إسحاقَ: أجيزُ أن أقطعَ الألفَ، يعني من (إِبْ) إذا سُمِّيَ بالباء» انتهى[44].

3 – "في حواشي مبرمان: قال: سألتُ أبا إسحاقَ عن (مُسْلِمَين) في مَنْ قالَ (مُسْلِمِين) هل يجوزُ أن يجمعَه بالواوِ والنونِ، قال: لا؛ لأني لا أدخلُ علامتي جمعْ ولو كان ذلك لكانَ: (مُسْلِمَيْنين)، فكان يكونُ إلى ما لا نهاية له"[45].

4 – في تصغير (عِثْوَل) بزيادةِ الواوِ وإحدى اللامينِ: مذهبُ سيبويه حذفُ آخرِ اللامينِ دون الواو فيصبحُ (عُثَيِّل) و(عُثَيِّيل)[46]. ومذهبُ المبرد تصغيرُه على (عُثَيْل)[47]وفي حواشي مبرمان: "حذفُ الواوِ أجودُ، وهذا قول أبي إسحاقَ: (عُثَيْلٌ) مثل تصغير (أُصَيْمٌ)[48]".

5 – ويبدو أنَّ حواشيَ مبرمانَ (كتاب مبرمان) لا تقتصرُ على شرح كتاب سيبويه، بل إنَّها تحفلُ بشواهده، وتقيمُ منآدَها، ولا عجبَ في ذلكَ فأحدُ كتب مبرمانَ مقصورٌ على شواهده كما سيأتي. وقد وجدتُ نصّاً على ذلك، ففي الشاهدِ:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ[49]

يذهبُ مبرمانُ إلى أنَّ المصراعَ الثانيَ مصنوعٌ، فقد جاءَ في خزانةِ الأدب: وفي كتابِ مبرمانَ: هذا البيتُ معمولٌ، والبيتُ:

أَنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحيَلُ[50]

والشاهدُ في كلتا الروايتين واحدٌ؛ لأنه في إضمار الهاء في (أنْ).

(ب) أمالي مبرمان

ولا أعلمُ هل هي حواشي مبرمانَ السابقةِ أم هي كتابٌ مستقلٌّ؛ فالكتابانِ لم يصلا إلينا حتى نوازنَ بينهما ونقطعَ الشكَّ باليقينِ. وقد وقفتُ على نصٍّ من أماليه عند ابنِ هشام في كتابهِ (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) حينما تكلَّمَ على (قَطي) قال: "وشاهدُ قطي قولُه:

قَطي أبداً من كُلِّ ما ليسَ نافعي ومن طَلَبي ما ليسَ منهُ نصيبي

أنشدهُ مبرمانُ في أماليه، وقال: جازَ لمّا كان بمعنى (حسبي) انتهى»[51].

(ج) شرح شواهد كتاب سيبويه

اهتمَّ النحاةُ السابقونَ بشواهدِ كتابِ سيبويه اهتمامَهُمْ بشرحِ الكتابِ نفسِهِ، واعتنى بشرحِ شواهدِهِ جُلَّةٌ مِنَ العُلماءِ مثل أبي العباسِ المبرِّدِ وأبي جعفرِ النَّحاسِ والأَعلمِ الشنتمريِّ والزمخشريِّ وغيرهم[52]، وسار مبرمانُ على نهجهم[53]. ولم يصلْ إلينا كتابُهُ لنعرفَ منهَجَهُ فيه، وهل أتمَّهُ. ثمَّة إشارة مقتضبة جاءت عند كوركيس عواد في كتابه (سيبويه إمام النحاة) ذكر أنه لم يتمَّهُ[54]، ولا أعلمُ مرجعَهُ فيها.

(د) نكت كتاب سيبويه

ذكر ذلك كوركيسُ عواد معتمداً على ما جاء في معجم البلدان[55]، وبالرجوعِ إلى معجم البلدان وتفتيش فهارسه لم أعثرْ على ذكرٍ للكتابِ، ولعلَّهُ وَهِمَ في ذكرِ اسم هذا الكتاب.

(هـ) شرح كتاب الأخفش

من أشهر كتبِ الأخفشِ الأوسطِ (سعيد بن مسعدة ت 215هـ) كتابُ (الأوسطُ في النحو)[56]. وقد حَظِيَ بالعنايةِ، وشرحهُ المبردُ في كتابه (معنى كتاب الأوسط للأخفش)[57]، وسار على نهجِهِ تلميذُهُ مبرمانُ فشرحهُ شرحاً لم

يصلْ إلينا[58]، وُصِفَ هذا الشرحُ بالحُسْنِ[59]. وقفتُ على نصٍّ من هذا الشرحِ ذكرَهُ السيوطيُّ في كتابه (همع الهوامع) باب (الكلمة وأقسامها): "وفي شرح أوسط الأخفش لمبرمانَ: "إذا قلتَ: هل حرف استفهام، فإنَّما جئتَ باسمِ الحرفِ، ولم تأتِ به على موضِعِه" [60].

(و) النحو المجموع على العلل

كذا ذكر اسمه النديم والقفطي والسيوطي[61]، وعند ياقوت بإسقاط كلمة (النحو) في أوله[62]، وسمّاهُ الفيروزآبادي وابن قاضي شهبة (علل النحو)[63]. وواضحٌ من اسمه أنه يدورُ حولَ عللِ النَّحوِ، ولم يصلْ إلينا هذا الكتابُ، ولم أقفْ على شيءٍ منه.

(ز) التلقين في النحو

ذكرهُ ياقوتُ الحمويُّ[64] بهذا العنوان، وذُكِرَ بعنوانِ (التلقين) عند الفيروزآبادي وابنِ قاضي شهبةَ والسيوطي[65]، وجاء عنوانُهُ عندَ حاجي خليفة (التلقين الجاري)[66]، ومن عنوانِهِ ندركُ أنَّهُ في النحو، وهل هو كتابٌ للمبتدئين كما توحي كلمةُ (التلقين) أم أنه كتابٌ لغيرهم؟ جوابُ هذا السؤالِ مجهولٌ؛ لأنَّ الكتابَ أثأتْ به يَدُ الغفلاتِ فلم يصلْ إلينا.

(ح) كتاب النحو

ذكره إسماعيلُ البغداديُّ[67]، وهو عنوانٌ ملبسٌ، ولعلَّهُ كتابُ (النحو المجموع على العلل) المذكور قريباً، فاجتُزِئَ بأولِ كلمةٍ منه، ولم يذكرْهُ الأقدمونَ في ترجمته، ولم يصل إلينا.

آراؤه

أسلفتُ أن كتبَ مبرمانَ لم تصل إلينا، وما وصلَ إلينا من آرائه النحويةِ لا يعدو أن يكونَ أقوالاً متناثرةً في بطونِ الكتبِ، يعسرُ على متتبعها جمعُها، وعلى عسرِها فهي قليلةٌ بالقياسِ إلى آراءِ معاصريه، وقد أسدتْ إلينا فهارسُ الكتبِ

المحقّقةِ يداً، ولولاها لأخذَ جمعُ آرائهِ وقتاً طويلاً قد يحملُ على الازورارِ عن كتابةِ البحثِ.

ورتَّبتُ آراءَهُ على الأبوابِ النحويةِ كما جاءتْ عند ابنِ مالكٍ في ألفيتهِ صنيعَ معاصرينا، وهو صنيعٌ أراهُ سديداً في تَتَبُّعِ آراءِ النُّحاةِ التي لم تصل إلينا مؤلفاتهم.

(1) المفعول الثاني لـ (رأى)

في قول الفرزدق:

ألم ترني عاهدتُ ربّي وإنَّني لبينَ رتاجٍ قائماً ومَقامِ[68]

على حَلْفَةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زُورُ كلامِ

يذهبُ مبرمانُ إلى أنَّ (لا أشتمُ) هو المفعولُ الثاني للفعل (ترني)، والمفعولَ الأولَ ياءُ المتكلم[69]. وهو رأيٌ اعترضَ عليه تلميذُهُ السيرافيُّ، ذاكراً أنَّ (عاهدتُ) في موضعِ المفعولِ الثاني، وقد تمَّ المفعولانِ[70]، معرباً (لا أشتمُ) في موضع نصبٍ حالاً للمصدر (حَلْفَة) الذي يعمل عملَ الفعل[71]. وخيرٌ من هذين التخريجين - في رأيي - قولُ عيسى بنِ عمرَ الذي أعربَ (لا أشتمُ) حالاً للضمير في (عاهدتُ)، والتقديرُ: عاهدتُ ربّي لا شاتماً ولا خارجاً[72].

(2) وقوع الفعل الماضي خبراً لـ (لعلَّ)

تأتي (لعلَّ) للترجي في المحبوبِ، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾[73] وللإشفاق في المحذورِ المعبَّرِ عنه بالتوقُّعِ، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾[74].

مَنَعَ مبرمانُ وقوعَ الفعلِ الماضي خبراً لـ (لعلَّ)[75]، ولم تُذْكَرِ العِلَّةُ التي من أجلِها منعَ مبرمانُ ذلك، ولعلَّهُ ذهبَ إلى أن (لعلَّ) للترجي والتوقعِ اللذينِ يكونانِ للمستقبل، أي لما يتجدَّدُ ويتولَّدُ، لا لما انقضى وتصرَّمَ، فإذا جاءَ الخبرُ فعلاً ماضياً، فقد أخبرتَ عمّا قُضِيَ الأمرُ فيه، واستحالَ معنى التوقعِ له[76].

وهذا الذي ذهبَ إليه مبرمانُ خالفَهُ أكثرُ النحاةِ، وأنا أميلُ إلى رأيهم للأسباب الآتيةِ:

أولاً: وجودُ شواهدَ موثَّقَةٍ تثبتُ مجيءَ الفعلِ الماضي خبراً لـ (لعلَّ) مثل قولِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: (لعلَّ الله اطّلعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم)[77].

وقولِ امرئِ القيسِ:

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعدَ صِحَّةٍ لعلَّ منايانا تَحَوَّلْنَ أبؤُسا[78]

وقولِ الفرزدقِ:

لعلَّكَ في حدراءَ لُمْتَ على الذي تَخَيَّرتِ المِعْزى على كُلِّ حالِبِ[79]

فقد جاءت أخبارُ (لعلَّ) أفعالاً ماضيةً، ففي الحديثِ الشريفِ جاء (اطَّلَع) وفي قولِ امرئ القيس (تحولنَ) وفي قول الفرزدق (لُمتَ)، وفي هذا وحدَهُ سببٌ كافٍ لقبولِ الفعلِ الماضي خبراً لـ (لعلَّ).

ثانياً: تأتي بعضُ العباراتِ لا يحسنُ فيها إلا أن يكونَ خبرُ (لعلَّ) فعلاً ماضياً، ويمتنع فعلاً مضارعاً، كقولك في الخبر يردُ عليك: (لعلّي سمعتُ هذا) ويمتنع: أسمعُ، وكقولك: صفحتُ عن فلانٍ، فيقالُ: لعلَّهُ خدمَكَ، ولا يحسنُ: لعلَّه يخدمُكَ[80].

ثالثاً: وهو سببٌ يجنحُ إلى النظرِ العقليِّ، وهو أنَّ (لعلَّ)، وإن كانَ معناها الترجي والتوقعْ، فإنَّ مخرجَ الكلامِ بها مخرجُ المشكوكِ فيه والمظنون، والشَّكُّ والظَّنُّ يكونان فيما مضى وفيما يُستقبل.

(3) (عند) أمكنُ في الاستعمال من (لدى)

ذكر النحاة[81] أنَّ (عندَ) ترادفُها كلمتانِ هما (لدى) مطلقاً، نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[82]، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[83] فهنا (لدى) بمعنى (عند)، و(لَدُنْ) إذا كان المحلُّ محلَّ ابتداءِ غايةٍ، نحو (جئتَ من لَدُنْه) وقد

اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[84] ولو جيءَ بـ (عند) فيهما أو بـ (لَدُنْ) لصحَّ، ولكن تُرِكَ دفعاً للتكرارِ.

وهناك أوجهُ اختلافِ بينَ (عندَ) و(لدى) و(لَدُنْ)[85]:

1 - (لَدُنْ) لا تكونُ إلا فضلةً بخلافِ (عندَ) و(لدى) فتكونانِ عمدةٌ كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[86] وقوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾[87] ففي الآيتينِ الكريمتينِ وقعت (لدى) و(عندَ) عمدتينِ؛ لأنَّهما خبرٌ، وإنْ كانَ الخبرُ في الحقيقةِ متعلقَهما، لكن لمّا حُذِفَ وأقيما مقامَه أُعطيا حكمَهُ.

2 - أنَّ جَرَّ (لَدُنْ) بـ (مِنْ) أكثرُ من نصبِها، وجَرَّ (عند) كثيرٌ، وجَرَّ (لَدى) ممتنعٌ.

3 - أنَّ (لَدُنْ) مبنيَّةٌ، و (عندَ) و (لدى) معربتانِ.

4 - أنَّ (لَدُنْ) تُضافُ إلى الجُمَلِ، كقولِ القطاميِّ:

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حتَّى شابَ سودُ الذوائبِ[88]

حيثُ أُضيفت الجملةُ (شبَّ) إلى (لَدُنْ)، وأما (عندَ) و (لدى) فلا تضافان إلا للمفرد.

ومع قوةِ الشبهِ فثمةَ فرقٌ بينهما، ذلكَ أنَّ (عندَ) مرادفةٌ لـ (لدى) ولكنَّها أمكنُ منها في التصرُّفِ، و(عندَ) تستعملُ في كُلِّ موضعٍ تقعُ فيه (لدى)، ولا تستعملُ (لدى) في كلِّ موضع تستعملُ فيه (عندَ)، وتَعليلُ ذلكَ:

أ - أنَّ (عندَ) تكونُ للأعيان (الذوات) نحو: زيدٌ عندي، وللمعاني نحو: عندي هذا القولُ صوابٌ، أمّا (لدى) فلا تكونُ إلا للأعيانِ فقط، نحو: المالُ لديَّ، وهذا رأيُ مبرمانَ في حواشيه[89]، وهو رأيٌ أخَذَ به كثيرٌ من النحاةِ واللغويين، مثل الحريري وأبي هلال العسكري وابن الشجري[90].

ب - أنَّكَ تَقولُ: عندي مالٌ، وإن كانَ غائباً، ولا تقولُ: لديَّ مالٌ، إلا إذا كانَ حاضراً.

ومع أنَّ رأيَ مبرمانَ رأيٌ وجيهٌ يعضدُهُ كلامُ العربِ، خالفَهُ المعري[91]، وزعمَ أنَّهُ لا فرقَ بين (عندَ) و (لدى) في الاستعمالِ، وأرى أنَّ قولَ مبرمانَ وغيرِهِ أولى.

(4) إعراب الاستثناء المنقطع عند عدم إمكان تسليط العامل على المستثنى

للاستثناءِ المنقطعِ - وهو ما لا يكونُ بعضَ المستثنى منه - إعرابانِ في حالتينِ مختلفتين، هما:

أولاً: إنْ أمكنَ تسليطُ العاملِ على المستثنى، نحو: ما حضرَ التجارُ إلا بضائعَهم؛ إذ يصحُ أن يُقال: حضرتْ بضائعُ التجّار، فأهلُ الحجازِ يوجبونَ النصبَ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ فيه الإبدالُ من جهةِ أن المستثنى ليس من جنسِ المستثنى منه، والتميميون يجيزون الإتباعَ على البدلية إضافةً إلى النصبِ، ويصحُّ عندهم: ما حضر التجارُ إلا بضائعُهم[92].

ثانياً: إنْ لم يمكنْ تسليطُ العاملِ على المستثنى، نحو: ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقصَ، وما نفعَ زيدٌ إلا ما ضرَّ، فحكمُ المستثنى هنا هو النصبُ اتفاقاً، ف (ما) هنا مصدريةٌ و(نقصَ) و(ضرَّ) صلتها، وموضعُها نصبٌ على الاستثناء، ولا يجوزُ رفعُهما على الإبدالِ من الفاعلِ؛ لأنَّه لا يصحُّ تسليطُ العاملِ عليهما، فلا يقالُ: زادَ النقصُ، نفعَ الضرُّ.

لكنَّ مبرمانَ في حواشيه على كتاب سيبويه ذهبَ إلى أنَّ المصدرَ المنسبكَ من (ما) والفعلَ في موضع رفعٍ على الابتداءِ، وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُه: ما زادَ هذا المالُ لكنَّ النقصان شأنه، وما نفعَ زيدٌ لكن الضرُّ شأنُهُ[93]. وتخريجُ مبرمانَ فيه شيءٌ من التكلفِ والعسرِ على خلاف ما ذهبَ إليه النحاةُ.

(5) تفسيرُ قولهم: "أنتَ أكرمُ عليَّ من أنْ أضربَك"

ذهبَ مبرمانُ إلى حذفِ مضافٍ في قولهم "أنتَ أكرمُ عليَّ من أنْ أضربَكَ» والأصل عنده: أنتَ أكرمُ عليَّ من صاحبِ الضّربِ؛ لأنَّهُ عنده إنْ قُدِّرَ

على لفظِهِ لم يكن لع معنى، لأنه يصيرُ: "أنتَ أكرمُ عليَّ من الضربِ"، فهذا لا معنى له[94].

وقد خَرَّجَ الزجّاجُ هذا القولَ بقوله: إنْ قدَّرته (أنتَ أكرمُ عليَّ من ضربِك) لم يَجُزْ، وهو ظاهرُ الكلامِ، فإنْ حُمِلَ المعنى عليه بَطَلَ - وتهذيبُ هذا هو كأنَّ قائلاً قالَ: أنت تضربُني، فنسبَ الضربَ إلى نفسه، فقالَ الآخرُ: أنتَ أكرمُ عليَّ من صاحب الضربِ الذي نسبتَهُ إلى نفسِكَ وليسَ لكَ، فكأنَّهُ قالَ: أنتَ أكرَمُ عليَّ مِمَّنْ يستحقُّ ما زعمتَ أنَّهُ لَكَ ونسبتَهُ إلى نفسِك[95].

وواضحٌ أنَّ مبرمانَ تابعٌ لشيخِهِ الزجّاج في هذا التفسيرِ، وكلاهما -عندي- تابعانِ لسيبويه الذي ذكرَ هذه المسألةَ في الكتابِ[96] بقوله: "أنتَ أكرمُ عليَّ من أن أضربَكَ، وأنتَ أنكدُ من أنْ تترُكَهُ، إنَّما تريدُ: أنتَ أكرمُ عليَّ من صاحِبِ الضَّرْبِ، وأنتَ أنكَدُ من صاحِبِ تركه...".

فخلاصةُ المسألةِ أنَّ المضافَ محذوفٌ بعد أفعلِ التفضيلِ تقديراً على المعنى لا على اللفظ.

(6) منع صيغة منتهى الجموع من الصرف إذا سُمِّيَ به

صيغةُ منتهى الجموع: هي كلُّ جمعٍ كانَ بعد ألفِ تكسيرِهِ حرفانِ أو ثلاثةُ أحرفٍ وسطُها ساكنٌ كـ (دراهم) و(دنانير).

يذهبُ مبرمانُ إلى أنَّهُ إذا سُمِّيَ رجلٌ بصيغةِ منتهى الجموع كـ (مساجد) فإنَّهُ يُمْنَعُ من الصرفِ معرفةً ونكرةً[97]، وذكرَ مبرمانُ أنَّ منعَ (مساجد) من الصرفِ معرفةً هو اتفاقُ النحاةِ قبلَهُ، والعلةُ في منع صرفِهِ ما فيه من الصيغةِ، وقيلَ قيامُ العَلَميةِ مقامَ الجمع[98]، ثُمَّ ذَكَرَ أيضاً أنه إذا نُكِّرَ ففيه خلافٌ:

أ - أنه لا ينصرفُ لمقامِ الصيغةِ، وهو مذهبُ سيبويه[99].

ب - أنه ينصرفُ لفواتِ ما يقومُ مقامَ الجمعِ، وهو مذهبُ المبرد[100].

جـ - وعن الأخفش قولانِ بصرفِه ومنعِهِ من الصرف[101].

وقد رجَّحَ مذهبَ سيبويه بعدمِ الصرف.

(7) التسمية بـ (عاقلة لبيبة) بين الصرف ومنعه

ذكرَ مبرمانُ في حواشيه على كتاب سيبويه[102] أنه إذا سمّيتَ رجلاً بـ (عاقلة لبيبة) قلتَ: (عاقلةٌ لبيبةٌ) - أي على طريقة التركيب وجعل اللفظين لفظاً واحداً مثل (حضرموت) نوَّنتَهُ وصرفتَه، وإذا سمّيته بـ (عاقلة) وحدَها قلتَ: هذا عاقلةُ قد جاءَ، بمنعِهِ من الصرفِ، وجوّز أيضاً صرفَه، فيقالُ: هذا عاقلةٌ قد جاءَ.

وهو في رأيه هذا مقتفٍ شيخَهُ الزجّاج في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)[103]. إلا أن الزجّاجَ قد ذكرَ العلَّةَ ولم يذكرْها مبرمانُ في حواشيه على كتابِ سيبويه. والعلَّةُ عند الزجاجِ في صرف (عاقلة لبيبة) أنَّهُ حُكِيَت النكرةُ وطالَ الاسمُ، والعلَّةُ في منعِ الصرفِ في نحو (هذا عاقلةُ قد جاء) أنَّ الاسمَ قَصُرَ وصارَ معرفةً، وفي تجويزِ صرفِه أنَّكَ تقصدُ إلى حكايةِ نَكِرَتِهِ، كأنَّكَ قلتَ: (هذا الذي يُقالُ في اسمِهِ عاقلةٌ قد جاءَ) فأضمرتَ بعضَ الصلةِ.

(8) تحديد كناية العدد (بضع)

اختلفَ النحاةُ في تحديدِ عددِ (البِضْع) على عِدَّةِ أقوالٍ ذكرها الزبيديُّ في كتابه (تاج العروس)[104]، وهي:

1 - ما بين الثلاث إلى التسع.

2 - ما بين الثلاث إلى الخمس، وهو قول أبي عبيدة.

3 - ما بين الواحد إلى الأربعة، ويُروى عن أبي عبيدة أيضاً.

4 - من أربع إلى تسع، وهو اختيار ثعلب.

5 - أو هو سبع، كما نصَّ عليه أبو عبيدة، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿بِضْعَ سِنِينَ﴾[105]. والأشهرُ هو القولُ الأولُ من ثلاثٍ إلى تسعٍ، وحكمُهُ تأنيثاً وتذكيراً في الإفرادِ والتركيبِ حكمُ (تسع وتسعة) تقولُ: بضعةُ رجالٍ وبضعُ نساءٍ.

ذهبَ مبرمانُ في حواشيه على كتاب سيبويه[106] إلى أنَّ البضعَ ما بينَ العقدينِ من واحدٍ إلى عشرةٍ، ومن أحدَ عشرَ إلى عشرينَ، أي: أنَّه لا يُستعمَلُ فيما زادَ على العشرين، وهو رأيُ لم يسلمْ من النَّقد، فقد جاءت شواهدُ موثقةٌ على مجيئِهِ فيما زادَ على العشرينَ، منها قولُه صلى الله عليه وسلم: (الإيمانُ بضعٌ وسبعونَ شعبةً، والحياءُ شعبةٌ من الإيمان)[107]، وقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال: (ربّنا ولك الحمدُ حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه) عند رفعِهِ من الركوعِ (رأيتُ بضعةً وثلاثينَ ملكاً يبتدرونها أيُّهم يكتُبها أوَّلُ)[108]، ومنها قولُ الشاعرِ:

أقولُ حين أرى كعباً ولحيتَهُ لا باركَ اللهُ في بضعٍ وستينِ[109]

(9) تخريج الفاء في (خرجتُ فإذا زيدٌ)

للنحاة ثلاثةُ آراءٍ في المثالِ (خرجتُ فإذا زيدٌ)[110]:

أولُها: أنَّها زائدة، وهو قولُ أبي عثمان المازني وابن جنّي.

وثانيهما: أنَّها دخلت على حدِّ دخولها على جوابِ الشرطِ، وهو قولُ الزجّاجِ.

وثالثها: أنَّها عاطفةٌ، وهو قولُ مبرمانَ.

وأَوْلى هذه الآراءِ بالصواب - عندي - هو قول من قال إنَّها زائدة[111]، ولعلَّ معترضاً يقولُ: إنَّها إن كانت زائدةً فأجزْ (خرجتُ إذا زيدٌ)؛ لانَّ الزائدَ حكمُهُ أن يُطْرَحَ ولا يختلَّ المعنى كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[112] إذ يجوز أن نقولَ في غيرِ القرآنِ: فبرحمةٍ من اللهِ لنتَ لهم، فالجوابُ عن هذا أنَّ الفاءَ وإن كانت زائدةً في المثالِ المذكورِ فإنها لازمةٌ لا يجوزُ حذفُها، وذلكَ أنَّ من الزوائدِ ما يكونُ لازماً، مثلُ (ما) في قولنا (مهما تفعلْ أفعلْ) فـ (ما) زائدةٌ لازمةٌ.

وأما مذهبُ من ذهبَ إلى أنَّ (الفاء) دخلتْ على الكلام على حد دخولها على جواب الشرط فلا يستقيمُ؛ لأنَّ الجملةَ (خرجتُ فإذا زيدٌ) ليس فيها معنى الشرطِ ولا الجزاءِ، وإنَّما هو إخبارٌ عن حالٍ ماضيةٍ، والشرطُ لا يصحُّ إلا مع الاستقبال[113].

وأما مذهبُ مبرمانَ في أنَّ (الفاء) عاطفةٌ فهو قولٌ متهافتٌ؛ وذلك أن الجملةَ التي هي (خرجتُ) جملةٌ مركبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، والجملةَ التي هي (فإذا زيدٌ) مركّبةٌ من مبتدأ وخبرٍ، فالمبتدأ (زيدٌ) وخبره (إذا) وحكمُ المعطوفِ أن يكونَ وفقَ المعطوفِ عليهِ؛ لأنَّ العطفَ نظيرُ التثنيةِ، فالجملةُ الاسميةُ لا تُعطفُ على الجملةِ الفعليةِ، وقد ينشأُ هنا سؤالٌ وهو: ألستَ تجيزُ: قامَ زيدٌ وأخوكَ محمدٌ، فتعطفُ الجملةَ الاسميةَ على الفعليةِ، وهما مختلفتانِ؟ فهلّا أجزتَ (خرجتُ فإذا زيدٌ) فالجوابُ: أنَّهُ قد يجوزُ مع (الواو) لقوتِها وتصرفها ما لا يجوزُ مع (الفاء) من الاتساعِ، فمثلاً لا يجوزُ أن تقولَ (قامَ محمدٌ فعمرٌو جالسٌ) وأنتَ تعطفُ على حدِّ ما تعطفُ بـ (الواو)؛ لأنَّ ليس لـ (الفاء) هنا مدخلٌ؛ لأنَّ الثاني ليس متعلّقاً بالأول[114].

(10) اللام الموطئة للقسم

وهي اللامُ التي تدخلُ على أداة الشرطِ، وتغني عن القسم وتنبئ به، ليؤذنَ أنَّ الجوابَ له لا للشرطِ، نحو: لَئِنْ زرتني لأزورنَّكَ، ومثلُهُ في التنزيلِ ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ﴾[115].

ولمبرمان رأيٌ[116] – نقله عنه أبو سعيد السيرافي – في نحو: لَئِنْ زرتني لأزورنَّكَ، بأنْ يجعل هذه الجملةَ على تقدير قَسَمينِ، بمعنى: واللهِ إن زرتني واللهِ لأزورنَّكَ.

ولعلَّ مبرمانَ كانَ يذهبُ إلى أنَّ الجوابَ للشرطِ وإنْ تقدَّمَ عليه القسمُ، غيرَ أنَّ جوابَ الشرطِ يكونُ مجموعَ قَسَمٍ آخرَ مقدَّرٍ وجوابِهِ، وعلى هذا فالتقديرُ في مثلِ قولهم (لَئِنْ زرتني لأزورنَّكَ): واللهِ إنْ زرتني فواللهِ لأزورنَّكَ، فجوابُ الشرطِ هو (فواللهِ لأزورنَّكَ). وجوابُ القسمِ الآخرِ هو: الشرطُ وجوابُه معاً (إنْ زرتني فواللهِ لأزورنَّكَ).

(11) دخول الشرط على المضي

رُوِيَ بيتُ الفرزدق[117]:

أتغضبُ إنْ أُذْنا قُتيبةَ حُزَّتا جهاراً ولم تغضَبْ لقتلِ ابنِ خازمِ

وقد عابَ مبرمانُ كسرَ همزةِ (إنْ) في البيتِ، متوهماً أنَّهُ إذا كُسِرَت فلا يجوزُ أن يكونَ أذنا قتيبةَ محزوزتينِ؛ لأنَّ (إنْ) توجب المستقبلَ[118].

ورفضُ مبرمانَ لروايةِ كسرِ الهمزةِ لم يَرْضَهُ أكثرُ النحاةِ، فقد قالوا إنَّ الفرزدقَ لم يقلْ هذا البيتَ إلا بعدَ قتلِ قتيبةَ وحزِّ أُذنية، وحجتُهم أنَّ لفظَ الشرطِ قد يقعُ لما هو في معنى المضي كقولِ الشاعرِ:

إنْ يقتلوك فقد هتكتَ حجابَهم بعيينةَ بنِ الحارثِ بن شهابِ[119]

فقال: إن يقتلوك، وقد قُتِلَ[120].

وحملَ ابنُ هشامٍ البيتَ على وجهينِ[121]:

أحدهما: أنْ يكونَ على إقامةِ السببِ مُقدماً المسبَّب، والأصلُ: أتغضبُ إنِ افتخرَ مُفتخِرٌ بسببِ حزِّ أُذني قتيبةَ؛ إذِ الافتخارُ يكونُ سبباً للغضبِ ومسبّباً عن الحزِّ.

الثاني: أن يكونَ على معنى التَّبينِ، أي: أتغضبُ إن تبينَ في المستقبلِ أنَّ أُذني قتيبةَ حُزَّتا فيما مضى.

وقاسَ عليه قولَ الآخرِ:

إن يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يكنْ عاراً عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ[122]

أي: إنْ يفتخروا بسببِ قتلِكَ، أو إنْ يتبيَّنْ أنَّهم قتلوك.

وخلاصةُ المسألةِ أنَّ مبرمانَ يردُّ كسرَ همزةِ (إنْ) في البيتِ ويوجبُ فتحَها. وإيجابُهُ هذا لا يسلمُ من النقد، فقد جاءَ في الكتابِ[123]: «سألتُ الخليلَ عن قولِ الفرزدَقِ:

أتغضبُ إنْ أُذنا قتيبةَ حُزَّتا جهاراً ولم تغضَبْ لقتلِ ابنِ حازمِ

فقال: لأنَّهُ قبيحٌ أن تفصلَ بينَ (أنْ) والفعلِ، كما قَبُحَ أن تفصِلَ بينَ (كي)

والفعلِ، فلمَّا قَبُحَ ذلك ولم يَجُزْ حُمِلَ على (إنْ)؛ لأنَّهُ قد تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ قبلَ الأفعالِ».

ومغزى كلامِ الخليلِ أنَّ (إنْ) في البيتِ لا يصحُّ فتحُ همزتِها حتى لا يفصلَ بينها وبين فعلها بفاصلٍ وهو (أذنا قتيبة) وهو قبيحٌ، والأولى أن تكون (إنْ) هنا المكسورةَ الهمزةِ، لجوازِ الفصل بينها وبينَ الفعلِ باسم على شريطةِ التفسيرِ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[124].

(12) وقوع (الفاء) العاطفة بعد (بين)

قال امرؤ القيس في مطلع معلقته:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللِّوى بينَ الدخولِ فحوملِ[125]

يرى مبرمانُ أنَّ الروايةَ هي (بينَ الدخول وحوملِ) بالواو؛ لأنَّ (بينَ) لا تأتي إلا مع (الواو)[126]. وتلخيصُ ذلك أنَّ كلمةَ (بينَ) لا تضافُ إلا إلى متعددٍ، سواءٌ أكان بلفظٍ واحدٍ، كأنْ يكونُ المضافُ إليه مثنىً أو مجموعاً، نحو: جلستُ بينَ الرجلينِ الكريمينِ، ونحو: جلستُ بينَ العلماءِ، أم كان تعدّدهُ بالعطفِ، وذلكَ لا يكونُ إلا بالواو، نحو: المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو، فإن جئتَ بالفاءِ وقعَ التفريقُ، وهذا لا يجوز[127].

ورأيُ مبرمانَ هذا كان مسبوقاً به، فقد سبقَهُ إليه الأصمعيُّ والزياديُّ[128]؛ إذ أنكرا روايةَ (بين الدخول فحوملِ) بالفاء للعلَّةِ التي ذكرتُها، ومع ذلك فرواية (فحومل) بالفاء هي الروايةُ التي اشتُهِرَتْ وذاعَتْ، واحتجَّ لها كثيرٌ من النحاة بقولهم:

1 - أنه على إسقاط مضافٍ، فالأصل: بين مواضعِ الدخولِ فمواضعِ حومل، كما جازَ (جلستُ بينَ العلماءِ فالزهادِ)، فهو من بابِ التعدُّدِ بلفظٍ واحدٍ[129].

2 - أن الفاءَ لا تفيدُ الترتيبَ في البقاعِ ولا في الأمطارِ، بدليلِ قولِهِ في البقاعِ:

..... بين الدخولِ فحوملِ

وفي الأمطارِ قولُهم: مُطِرْنا بمكانَ كذا فمكانِ كذا، وإن كان وقوعُ المطرِ فيهما في وقتٍ واحدٍ، وهذا قولُ الجرميِّ[130].

3 - أن الأصل (ما بين الدخولِ) فحُذفت (ما) دون (بين) والفاء نائبة عن (إلى) والتقدير: ما بين الدخول إلى حَوْمَلِ، ونُسِبَ هذا القولُ إلى هشام بن معاوية الضرير[131].

(13) حكاية الوصف المعرّف المنسوب

إذا أردتَ أن تحكيَ العلمَ بـ (مَنْ) إن لم يتقدَّمْ عليه عاطفٌ، تقولُ لِمَنْ قالَ (أكرمني زيدٌ): (مَنْ زيدٌ؟) ولمنْ قالَ (أكرمتُ زيداً): (مَنْ زيداً؟) ولمنْ قالَ: (سَلَّمْتُ على زيدٍ): (مَنْ زيدٍ؟) فتحكي في العَلَمِ المذكورِ بعد (مَنْ) ما للعَلَم المذكورِ في الكلامِ السابقِ من الإعرابِ.

ومن المسلَّماتِ أنَّهُ لا يحكى من المعارف إلا العلمُ، فلا تقولُ (أكرمتُ صديقَ زيدٍ): (مَنْ صديقَ زيدٍ) بنصب (صديق) بل يجبُ رفعُهُ.

وإذ استُفْهِمَ عن صفة العَلَم فحقُّهُ أن يؤتى بـ (مَنْ) ملحقةً بـ (أل) والياءِ المشدَّدَةِ، لمنْ قال مثلاً: (قامَ زيدٌ القرشيُّ) فلم تفهم القرشي، فاستفهمتَ عنه بقولك: (آلْمَنِيُّ؟)[132]، وإنَّما صنعوا هكذا؛ لأنَّ اللَّبسَ في العَلَم إنَّما يجيءُ من جهةِ الصفةِ، ألا ترى أنَّكَ لو قدَّرْتَ أشخاصاً اسمُ كُلِّ واحدٍ (زيدٌ)، وأنَّ التمييزَ بينها بكونِ أحدها قرشياً، والآخر ثقفياً، والآخر هذلياً، يكونُ مجيءُ اللبسِ من جهةِ الصفةِ، فلمّا كان اللّبسُ آتياً من جهتِها كانَ الاستفهامُ عنها أولى، فقصدوا إلى رفع هذا اللّبس فأتوا بالألفِ واللام وياءِ النسبِ وأوقعوا بينهما (مَنْ) وزادوا همزةَ الاستفهامِ على الألف واللام فقالوا (آلْمَنِيُّ؟)، وإنَّما أتوا بياءِ النسب؛ لأنَّهم لو استفهموا بالألف واللام وحدَها لما عُرِفَ أنَّه استفهامٌ عن صفةٍ لعدم اختصاصِ الألف واللام بالصفةِ بخلافِ الياءِ فهي مختصَّةٌ بها، وإنَّما زادوا همزةَ الاستفهامِ؛ لأنَّهم استضعفوا دلالةَ (مَنْ) على الاستفهامِ مع هذا العملِ الذي لا يكونُ معها في الاستفهامِ، فأتوا بالهمزةِ في الأول ليقوى أمرُ الاستفهام، وأما الألفُ واللامُ بينَ الهمزةِ و(مَنْ) فإنَّما جيءَ بهما للدلالةِ على عموم الصفةِ[133].

واختُلِفَ في إطلاقِ هذا الحكم؛ هل هو للعاقلِ وغيرِه؟ من أجل أن سيبويه أطلق هذا الحكمَ ولم يذكرْ خصوصاً ولا عموماً[134]. كان موقفُ مبرمانَ هو أنَّ السؤالَ عن صفةِ العاقلِ بـ (آلْمَنِيّ) وأما غير العاقل فالسؤالُ عن صفتِهِ بـ (الْمَائيّ) أو (الْمَاويّ) لأنَّهُ لا يعقلُ، والسؤالُ عنه بـ (ما)[135]. والصحيحُ ما أطلقهُ سيبويه؛ لأنَّ الأكثرَ في (مَنْ) أنْ تكونَ لمن يعقلُ، فغلّبوا العاقِلَ وصار (آلْمَنِيّ) يحتملُ النَّسَبَ لمن يعقِلُ، ولما لا يعقلُ، ولم يُسْمَعْ عن العربِ ما ذكرهُ مبرمانُ، وإنَّما قاله قياساً.

(14) النسبة إلى الشتاء

قِيلَ إنَّ (الشِتاءَ) جمعُ (شَتْوَةٍ)، وقيلَ إنَّهُ مفردٌ على الفصل المعروفِ، ولهذا جُمِعَ على (أشْتِيَةٍ)، وجمعُ (فِعال) على (أفعِلَة) مختصٌّ بالمذكَّر، واختُلِفَ في النسبة إليه: (شَتْويّ)، فَمَنْ قال إنه مفردٌ كانت هذه النسبةُ على غير قياسٍ، والأصلُ (شتائيّ) و(شتاوِيّ) ومَنْ قالَ إنَّه جمعٌ ومفردُه (شَتْوة) فإنَّه ليس بشاذٍ، لأنَّهُ نُسِبَ إلى مفردِهِ كصَحْفَة وصِحاف، وهو قياسٌ مُطّردٌ[136].

فما موقفُ مبرمانَ من هذا الاختلافِ؟ نسبَ إليه أبو حيان في الارتشاف أنه وجد في حواشيه على سيبويه قولَه: (شِتاء) جمع (شَتْوة) كـ (صَحْفَة) و(صِحاف)[137]. فهو يميلُ إلى أن النسبة على قياسٍ ولا شذوذَ بها، وهو في رأيي الصوابُ لأمرين:

أولهما: أن الخليلُ رحمه الله قالَ: «الشتاءُ جمعٌ، والواحدة: شَتْوة[138]. وكفى بالخليلِ ثقةً، فقد جمعَ كتابَه (العين) من أفواه العربِ المستشهدِ بكلامهم.

وثانيهما: أنَّهُ جاءت شواهِدُ على النسبةِ إلى المفردِ (شَتْوة) كقولِ ذي الرمَّة:

كَأَنَّ النَّدى الشَّتْوِيَّ يرفضُّ ماؤُهُ على أَشْنَبِ الأنيابِ مُتَّسِقِ الثَّغْرِ[139]

(15) وزن (لَيَّان)

للفعل الثلاثي المتعدي المفتوحِ العينِ في الماضي مكسورِ العين في المضارعِ مصادرُ كثيرةٌ، نحو: ضَرَبَ يضرِبُ ضَرْباً، وسَرَقَ يسرِقُ سَرِقَةً، وكَذَبَ يَكذِبُ كَذِباً، والفعل (لَوَى) بمعنى: ماطَلَ، من هذه الأفعال، ومصدرُهُ (لَيَّان) كقول ذي الرمَّة:

تُطيلينَ لَيّاني وأنتِ مَلِيّةٌ وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التقاضيا[140]

فما وزن مصدرِهِ؟

اختلفَ النحاةُ في ذلك:

- فمنهم مَنْ قالَ إنَّ وزنَهُ (فَعْلان) بفتحِ الفاء وسكونِ العينِ[141]، وذكروا أنَّهُ لم يجيء من المصادِرِ على (فَعْلان) إلا (لَيَّان)[142].
- ومنهم مَنْ أنكرَ البناءَ السابقَ في المصدرِ، وقال: إنَّما يأتي مضمومَ الفاءِ ساكنَ العينِ ك (غُفْران)، أو مكسورَ الفاء ساكنَ العينِ ك (حِرْمان) فكأنَّ أصله (لِيَّان) أو (لُيَّان) فاستثقلوا الكسرةَ والضَمَّةَ مع الياءِ المشدَّدَةِ، ففتحوا للتخفيف، وعلى رأسِ هؤلاءِ السيرافيَّ[143].
- ومنهم مَنْ قالَ إنَّ أصلَ (لَيَّان): فَعَلان بفَتح العينِ ثُمَّ سُكِّنَ وأُدْغِمَ، وهو رأيُ مبرمانَ[144]، وهو رأي لم أرَ أحداً من النحويينَ تابعه عليه، وفيهِ شذوذٌ من جهتينِ:

أولاهما: أنَّ (فَعَلان) مصدرٌ للدلالةِ على الحركة، مثل (الغَلَيان) و(الخَفَقان) ويخلو منه المصدر (لَيّان) بمعنى: المماطلة.

وثانياً: أنَّ هذا المصدرَ لا يكونُ إلا للأفعالِ اللازمةِ كما مُثِّلَ، وأمَّا (لَيَّان) فهو مصدرٌ للفعلِ المُتعدِّي كقولنا (لواني حقِّي) أي: ماطلني.

(16) زيادة الهمزة في (غِرْقِئ)

ذهبَ مبرمانُ إلى أنَّ الهمزةَ زائدةٌ وليست أصليةً في (غِرْقِئ)[145] التي تعني القشرةَ الملتزقةَ ببياضِ البيضِ[146]، وهو مذهبُ الفرّاءِ والزجّاج[147]، وخالفهم

ابنُ جنّي الذي ذهبَ إلى أنَّ الهمزةَ أصليةٌ، وليس لها وجهٌ بزيادتها من طريقِ القياسِ، وذلك أنَّها ليست بأوَّلَ فيُقضى بزيادتها، وليس فيها معنى (غَرِقَ)[148]، وهو رأيٌ أميلُ إليه لما يأتي:

أولاً: أنَّ مبرمانَ وغيرَهُ ممن قالوا بزيادةِ الهمزةِ في (غِرْقِئ) لم يعلِّلوا هذه الزيادة باشتقاقٍ ولا غيرِه.

ثانياً: أنَّ أبا زيدٍ - وهو حجةٌ في اللغة - قال: غَرْقَأَتِ البيضةُ: إذا خرجَتْ وليس لها قشرٌ ظاهرٌ[149]، فهنا الهمزةُ أصليةٌ وليست زائدةً.

ثالثاً: أنَّها لغةٌ لأهلِ اليمنِ، يقولونَ: غَرْقَأَتِ البيضةُ[150].

(17) الوقف على (إذَنْ)

للنحاةِ آراءٌ في الوقفِ على (إذَنْ):

- فمنهم مَنْ قال إنَّها تكتبُ بالألفِ وقفاً ووصلاً، وهو قولُ الجمهورِ[151] وشايعهم ابنُ مالكٍ في ألفيته بقوله:

وأُشبهتْ (إذَنْ) مُنَوَّناً نُصِبْ فألفاً في الوقفِ نونُها قُلِبْ[152]

وعلّلوا ذلك أنَّها أشبهتِ الأسماءَ المنقوصةَ لكونِها على ثلاثةِ أحرفٍ، فصارتْ كالتنوينِ في مثلِ (دماً) و(يداً) في حالِ النصب[153].

- ومنهم من قال تُكتبُ (إذَنْ) وقفاً ووصلاً بالنون، وهو مذهب المبرد والمازني[154]، ورجّحه ابن عصفور[155]، بل بالغَ المبرّدُ في ذَمِّ من وقفَ على (إذَنْ) بالألف بقوله: «اشتهي أن أكويَ يدَ مَنْ يكتب (إذَنْ) بالألفِ، لأنَّها مثل: أَنْ ولَنْ، ولا يدخلُ التنوينُ في حرفٍ»[156].

وعِلَّةُ كتابتها بالنون عندهم أنَّها حرفٌ، ونونُها أصليةٌ، فهي ك (عَنْ) و(أَنْ) و(لَنْ)[157].

ومالَ مبرمانُ في حواشيه على كتاب سيبويه إلى هذا القولِ وحسَّنه[158].

- ومنهم مَنْ أجاز كتابتَها بالألف عند الوقف عليها إذا كانت ملغاةً غيرَ عاملةٍ، وكتابتها بالنون إذا كانت عاملةً، وهو رأي الفرّاء[159].

وهو رأيٌ أميلُ إليه لتيسيرِهِ، ودَفْعِهِ للبس الواقع في كتابتها عند الناشئينَ، فكتابةُ (إِذَنْ) عند الوقف عليها بالألفِ أو النونِ أمرٌ طالَ حولَهُ الجدلُ، وهذا الرأيُ يفصِلُ في القضيةِ.

بعد هذه الدراسة عن مبرمانَ تلكم الشخصية غير المعروفة عند معظم الباحثين، يجدرُ بي أن أُبرِزَ النتائج التي توصلتُ إليها:

1 - أن هناك كثيراً من النحاة الأوائل لم تتطرق الدراسات النحوية إلى دراساتهم لعسر الاهتداء إلى آرائهم النحوية لفقدانِ كتبهم أو تفرق آرائهم في كتب النحاة، وبخاصة الكتب التي لم تفهرس، ومن هؤلاء مبْرَمانُ الذي عُقِدَتْ عليه هذه الدراسةُ.

2 - من شيوخ مبرمان نحاة كان لجهودهم النحوية وآرائهم الأثر البالغ في تأسيس النحو العربي، مثل المبرد والزجّاج.

3 - لم يكن مبرمانُ من النحاة المغمورين في عصره، بل كان ذا أثر بارز في عصره، أخذ عنه علماء نجباء مثل السيرافي وأبي علي الفارسي.

4 - ضنّت علينا الأيام بكتب مبرمان، فلم يصل إلينا شيءٌ من تآليفه، وما وصل إلينا من آرائه كان مبثوثاً في كتب الخالفين.

5 - لكتاب سيبويه حظوة عند مبرمان، فقد شرحه شرحاً اشتهر في زمانه، كما أنه شرح شواهده، بل إن نسخته لكتاب سيبويه من أوثق نسخ الكتاب وأشهرها سيرورة.

6 - من خلال الدراسة ظهر أنَّ لمبرمانَ آراءً لاقتْ صدىً واسعاً من القبول، وآراءً كانت محل نظر وتأمل، هدفت هذه الدراسة إلى عقد موازنةٍ بين الآراء النحوية الأخرى لإظهار أرجح الآراء.

وإن كان من توصية يقدمُها الباحثُ في ختام بحثه فهي دراسة النحاة

الأوائل الذين لم تصل إلينا كتبهم، بتتبُّعِ آرائِهم المبثوثة في كتب النحو المطبوعة والمخطوطة؛ لما لآرائهم من أثرٍ في إغناء الفكر النحوي.

الهوامش والمراجع

(1) النديم، محمد بن إسحاق: **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد، بيروت: دار المسيرة، الطبعة الثالثة 1988، ص66، والقفطي، علي بن يوسف: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1406هـ-1986م، 189/3، والصفدي، خليل بن آيبك: **الوافي بالوفيات**، باعتناء هلموت ريتر، فيسبادن، فرانز شتايز، الطبعة الثانية 1401هـ - 1981م، 108/4.

(2) الزبيدي، محمد بن الحسن: **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف 1984م، ص114، والحموي ياقوت بن عبدالله: **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1993م، 2572/6، والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: **العبر في أخبار من عبر**، تحقيق: فؤاد سيد، الكويت: مطبعة حكومة الكويت 1984م، 215/2.

(3) الفهرست ص66، واليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد: **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق عبدالمجيد ذياب، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى 1406هـ، ص330، وعسكر مُكْرَم بلد مشهور من نواحي خوزستان منسوب إلى مُكْرَم بن معزاء الحارث (معجم البلدان 123/4).

(4) ابن قاضي، شُهبة أبو بكر بن أحمد: **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن غياض، النجف الأشرف: مطبعة النعمان 1974م، ص194.

(5) الحموي، ياقوت بن عبدالله: **معجم البلدان**، بيروت: دار صادر، 1397هـ - 1977م، 169/1، وطبقات النحاة واللغويين ص194.

(6) معجم البلدان (أَزَم) 169/1، وأصطمة: وسط، والخوز: هي بلاد خوزستان.

(7) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م، 175/1، والزركلي: خير الدين: **الأعلام**، بيروت: دار العلم، الطبعة العاشرة 1992م، 273/6.

(8) ابن العماد، عبدالحي بن أحمد: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، 310/2.

(9) إنباه الرواة 189/3، والوافي بالوفيات 108/4، وطبقات النحاة واللغويين ص194.

(10) معجم الأدباء 2573/6، وبغية الوعاة 176/1.

(11) طبقات النحويين واللغويين ص101، والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب: **البلغة في تراجم أئمة**

النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م، ص216-217.

(12) الزبيدي محمد بن الحسن: **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية 1394هـ - 1974م، ص135، والفهرست ص66، والعبر في أخبار من عبر 215/2.

(13) أبو حيان محمد بن يوسف: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م، 605/2-606.

(14) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الكتب العلمية 1402هـ - 1982م، 45/2-46.

(15) ارتشاف الضرب 1825/4، وفي النص المطبوع (آتيتكَ) وهو تحريف.

(16) بغية الوعاء 411/1-413.

(17) طبقات النحويين واللغويين ص153.

(18) معجم الأدباء 2573/6، وبغية الوعاة 175/1، والطنطاوي، محمد: نشأة النحو، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الخامسة 1393هـ - 1973م، ص174.

(19) إشارة التعيين ص93-94.

(20) السيرافي، الحسن بن عبدالله: **شرح السيرافي على كتاب سيبويه**، تحقيق: عدد من المحققين، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية 1424هـ - 2003م، 117/5، 138، 67/6، 83.

(21) بغية الوعاة 496/1-497.

(22) انظر المسائل البصريات تحقيق: محمد الشاطر أحمد، القاهرة: مطبعة المدني، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م، ص536-537.

(23) إنباه الرواة 189/3، وإشارة التعيين ص330، والوافي بالوفيات 108/4.

(24) العبر 215/2، والوافي بالوفيات 108/4، ونشأة النحو ص174.

(25) الطبلية: سلة الطعام [تاج العروس (طبل)].

(26) معجم الأدباء 2573/6، والوافي بالوفيات 108/4، وشذرات الذهب 310/2، ويتنقّل: ما يتفكه به من جوز ولوز وتمر... إلخ.

(27) وعاء، وهو معرّب زَنْ بيله، انظر: الجواليقي، موهوب بن أحمد: **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية 1389هـ - 1969م، ص218.

(28) معجم الأدباء 2573/6، وانظر أيضاً: بغية الوعاء 176/1.

(29) إنباه الرواة 189/3، وإشارة التعيين ص330، والبلغة ص207.

(30) اليافعي، عبدالله بن أسعد: **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، حيدر آباد الدكن: مطبعة دار المعارف النظامية، 1337هـ، 289/2.

(31) بغية الوعاة 177/1، ونشأة النحو ص174، والأعلام 273/6.

(32) الفهرست ص66، وإنباه الرواة 190/3، وبغية الوعاة 177/1.

(33) الفهرست ص66، وإنباه الرواة 190/3، والبلغة ص207، والبغدادي، إسماعيل باشا: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، بيروت: دار الفكر 1402هـ - 1982م، ص316.

(34) إنباه الرواة، 190/3.

(35) طبقات النحاة واللغويين، ص194.

(36) الفهرست ص66، ومعجم الأدباء 2574/6، وبغية الوعاة 177/1.

(37) ابن السيّد البطليوسي، عبدالله بن محمد: **الحلل في شرح أبيات الجمل**، مطبعة الدار المصرية، الطبعة الأولى 1979م، ص414، 417.

(38) أي سيبويه في الكتاب 80/4.

(39) الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان: **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، الكويت: منشورات معهد المخطوطات العربية، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م، ص1060.

(40) حاجي، خليفة مصطفى بن عبدالله: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بيروت: دار الفكر، 1402هـ - 1982م، 1427/2.

(41) الفهرست ص66، وإنباه الرواة 190/3، ومرآة الجنان 289/2، وكشف الظنون 1428/2.

(42) الارتشاف 585/2-586، أي أنّ جمع (شاة) و(شفة) و(أمة): شِياه وشِفاه وإماء، لا شاهات، وشِفات، وأمات، انظر الكتاب 402/3-402.

(43) أي حواشي مبرمان.

(44) الارتشاف 900/2، وانظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1998م، 321/3، حاشية رقم (5)، والزجاج، إبراهيم بن السري: **وما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية 1414هـ - 1994م، ص156.

(45) الارتشاف 571/2، وفي الكتاب 392/3-393: «...لو سمّيت رجلاً بمسلمِينَ، قلتَ: هذا مسلمونَ، أو سمّيته برجلَيْنِ، قلت: هذا رجلانِ، لم تثنِّه أبداً، ولم تجمعه كما وصفتُ لك؛ من قِبَلِ أنه لا يكون في اسم واحدٍ رفعانِ ولا نصبانِ ولا جرّانِ، ولكنَّكَ تقول: كلُّهم مسلمونَ، واسمُهم مسلمونَ، وكلُّهم رجلانِ، واسمُهم رجلانِ، ولا يحسنُ هذا إلا الذي وصفت لك وأشباهه».

(46) الكتاب 430/3، والعثول: الشيخ الثقيل المسترخي (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ص176).

(47) المبرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية 1385هـ، 247/2، وفيه: «وتقول في تصغير (عِثْوَلٌ): عُثَيِّلٌ فاعلمْ؛ لأنَّ فيه زائدتين: الواو وإحدى اللامين، والواو أحقُّ عندنا بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزاد، واللام مضاعفة من الأصول، وهما جميعاً للإلحاق بمثلِ جِرْدَحْل».

(48) الارتشاف 356/1-357، وانظر شرح شافية ابن الحاجب 253/1-254.

(49) الكتاب 137/2، 47/3، 454، وابن الشجري، هبة الله بن علي: **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م، 178/2، 156/3.

(50) البغدادي، عبدالقادر بن عمر: **خزانة الأدب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1979م، 355/11، والشنقيطي، أحمد بن الأمين: **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، القاهرة: مطبعة كردستان العلمية، الطبعة الأولى 1328، 119/1، والبيت للأعشى في ديوانه المطبوع بمكتبة الآداب بمصر د.ت، ص59، وروايته على ما ذهب إليه مبرمان.

(51) ابن هشام، عبدالله بن يوسف: **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م، ص112-113.

(52) كشف الظنون ص1427-1428.

(53) الفهرست ص66، ومعجم الأدباء 574/6، وطبقات النحاة واللغويين ص194.

(54) عواد، كوركيس: **سيبويه إمام النحاة**، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1398هـ - 1978م، ص65.

(55) سيبويه إمام النحاة ص65.

(56) الفهرست ص58، وكشف الظنون ص201.

(57) الفهرست ص65.

(58) ابن مسعر، المفضل بن محمد: **تاريخ العلماء النحويين**، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، القاهرة: دار هجر، الطبعة الثانية 1412هـ - 1992م، ص201.

(59) طبقات النحويين واللغويين ص114، والبلغة ص207.

(60) السيوطي، عبدالرجمن بن أبي بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1394هـ - 1975م، 11/1.

(61) الفهرست ص66، وإنباه الرواة 190/3، وبغية الوعاة 177/1.

(62) معجم الأدباء 2574/6.

(63) البلغة ص207، وطبقات النحاة واللغويين ص194.

(64) معجم الأدباء 2574/6.

(65) البلغة ص207، وطبقات النحاة واللغويين ص194، وبغية الوعاة 177/1.

(66) كشف الظنون 481/7.

(67) إيضاح المكنون 342/2.

(68) الفرذدق، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**، تعليق عبدالصاوي، القاهرة: مطبعة الصاوي، 1354هـ - 1936م، 719/2 والكتاب 346/1.

(69) البغدادي، عبدالقادر بن عمر: **شرح أبيات المغني**، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد الدقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى 1398هـ - 1978م، 242/6، وشرح شواهد شرح الشافية ص72.

(70) شرح أبيات المغني، 24/6، شواهد شرح الشافية، ص 72.

(71) شرح أبيات المغني، 24/6، شواهد شرح الشافية، ص 72.

(72) المقتضب 270-269/3، وابن يعيش يعيش بن علي: شرح المفصل، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية بمصر 1928م، 59/2.

(73) سورة الطلاق آية 1.

(74) سورة هود آية 12.

(75) الارتشاف 1241/3.

(76) الحريري، القاسم بن علي: **درّة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر 1975م، ص38.

(77) البخاري، محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، القاهرة: المكتبة السلفية، الطبعة الأولى 1400هـ، كتاب المغازي، باب فضل مَنْ شَهِدَ بدراً، 88/3.

(78) امرؤ القيس بن حُجْر: **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الخامسة 1990م، ص107.

(79) ديوان الفرزدق 114/1.

(80) ابن الأثير، المبارك بن محمد: **البديع في علم العربية**، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى: مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1420هـ، 535/1، وانظر: الارتشاف 1241/3.

(81) ابن هشام، عبدالله بن يوسف: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى د.ت، ص156.

(82) سورة يوسف آية 25.

(83) سورة آل عمران آية 44.

(84) سورة الكهف آية 65.

(85) الأمير، محمد بن محمد: **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية د.ت، 361/1، والدسوقي، مصطفى محمد عرفة: **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، القاهرة: مكتبة المشهد الحسيني، 1386هـ، 168/1.

(86) سورة المؤمنون آية 62.

(87) سورة ق آية 4.

(88) القطامي، عمير بن شييم: **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة، الطبعة الأولى 1960م، ص44، وأمالي ابن الشجري 340/1، وخزانة الأدب 86/7.

(89) المغني ص157، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر: **الأشباه والنظائر**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دمشق: مجمع اللغة العربية 1407هـ - 1986م، 433/2.

(90) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله: **الفروق اللغوية**، القاهرة: طبعة حسام الدين القدسي، سنة 1353هـ، ص246، وأمالي ابن الشجري 341/1.

(91) أمالي ابن الشجري 342/1، والمغني ص157.

(92) ابن هشام، عبدالله بن يوسف: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة 1386هـ - 1967م، 261/2، والأشموني، علي بن محمد: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية د.ت، 147/2.

(93) الارتشاف 1511/3-1512، والأزهري خالد بن عبدالله: **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت، 253/1.

(94) الارتشاف 2329/5.

(95) النكت على تفسير كتاب سيبويه، ص312.

(96) الكتاب 213/1.

(97) الارتشاف 853/2.

(98) شرح التصريح 213/2، وشرح الأشموني 248/3-249.

(99) الكتاب 227/3

(100) المقتضب 345/3.

(101) الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1411هـ - 1990م، 355/1، وابن مالك، محمد بن عبدالله: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هويدي، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م، 1500/3، وشرح التصريح 213/3.

(102) الارتشاف 867/2-868، وفيه بعض الاضطراب استدركته من كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف الآتي.

(103) ما ينصرف وما لا ينصرف ص162.

(104) الزبيدي، محمد بن مرتضى: **تاج العروس من جواهر القاموس**، الكويت: مطبعة حكومة الكويت 1403هـ - 1983م (بضع).

(105) سورة يوسف آية 42.

(106) الارتشاف 2757/2، والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة 1424هـ - 2003م، (بضع).

(107) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان 20/1.

(108) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل (اللهمّ ربنا ولك الحمد) 258/1.

(109) المرزوقي، أحمد بن محمد: **شرح الحماسة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى 1371هـ - 1952م، 1528/3.

(110) ابن جنّي، عثمان بن جنّي: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م، 260/1، وشرح أبيات المغني 66/7.

(111) انظر بتوسع سر صناعة الإعراب 261/1.

(112) سورة آل عمران آية 159.

(113) سر صناعة الإعراب 262/1.

(114) شرح أبيات المغني 66/7، والبغدادي، عبدالقادر بن عمر: **حاشية على شرح بانت سعاد**، تحقيق نظيف محرّم خواجه، فيسبادن: نشر جمعية المستشرقين الألمانية 1400هـ - 1980م، 198/1.

(115) سورة الحشرة آية 12.

(116) الخوارزمي، القاسم بن الحسين: **التخمير (شرح المفصل)**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 168/4م.

(117) ديوانه ص855، والكتاب 161/3.

(118) شرح أبيات المغني 119/1.

(119) الشنتمري، يوسف بن سليمان: **في تحصيل عين الذهب**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1415هـ - 1994م، ص444، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ص792.

(120) تحصيل عين الذهب ص444.

(121) مغني اللبيب ص26.

(122) بلا نسبة في المقتضب 66/3، وأمالي ابن الشجري 46/3.

(123) الكتاب 161/3-162.

(124) سورة التوبة آية 6.

(125) ديوانه ص8.

(126) العسكري، الحسن بن عبدالله: **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى 1383هـ - 1963م، ص219، وخزانة الأدب 6/11.

(127) النحاس، أحمد بن محمد: **شرح القصائد التسع المشهورات**، تحقيق: أحمد خطاب العمر، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1393هـ - 1973م، ص99.

(128) شرح القصائد التسع المشهورات ص99-100، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص218.

(129) مغني اللبيب، ص162.

(130) الموزعي، محمد بن علي: **مصابيح المغاني في حروف المعاني** تحقيق: عائض بن نافع العمري: القاهرة: دار المنار، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م، ص305.

(131) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية 1969م، ص20.

(132) الكتاب 415/2.

(133) الجندي، محمد بن محمود: **الإقليد في شرح المفصل**، تحقيق: محمود أحمد الدراويش، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1423هـ، 898/2-899.

(134) الكتاب 145/2، والهمع 324/5.

(135) الارتشاف 691/2.

(136) الفيومي، أحمد بن محمد: **المصباح المنير**، تحقيق: عبدالعظيم الشناوي، القاهرة: دار المعارف، 1994، ص304-305، وشرح شافية ابن الحاجب 82/2.

(137) الارتشاف ص633.

(138) الخليل بن أحمد: **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م، (شتو) 278/6.

(139) ذو الرمة، غيلان بن عُقبة: **ديوان ذي الرُّمَّة**، تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1414هـ - 1993م، 955/2، وابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، 1388هـ - 1968م (شتو).

(140) ديوانه 1306/2، وشرح القصائد السبع ص74.

(141) النيلي، إبراهيم بن الحسين: **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، تحقيق: محسن سالم العميري، مكة المكرمة: جامعة أم القرى: مركز إحياء التراث، 1415هـ، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص522. 1415هـ.

(142) لسان العرب (لوي).

(143) فايز، عبدالمنعم: **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م، ص69-70.

(144) الصفوة الصفية الجزء الثاني – القسم الثاني ص523.

(145) سر صناعة الإعراب ص109.

(146) اللسان (غرق).

(147) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم: **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1405هـ – 1985م، ص610، وسر صناعة الإعراب، ص109.

(148) سر صناعة الإعراب، ص109.

(149) السرقسطي، سعيد بن محمد: **الأفعال**، تحقيق: حسين شرف، القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1398هـ – 1978م، 46/2.

(150) ابن دريد، محمد بن حسن: **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى 1987م، ص780.

(151) المالقي، أحمد عبدالنور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد الخراط، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية 1405هـ – 1085م، ص155، والمرادي، الحسن بن القاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: منشورات دار الآفاق، الطبعة الثانية 1403هـ – 1983م، ص365.

(152) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة عشرة 1384هـ – 1964م، 509/2.

(153) رصف المباني ص156، والمغني ص21.

(154) رصف المباني ص155-156، والجنى الداني ص365، والمغني ص21.

(155) ابن عصفور، علي بن مؤمن: **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، د.ن، 1400هـ – 1980م، 170/2.

(156) لم أجده في كتب المبرد المطبوعة، وهو في شرح همع الهوامع 307/6.

(157) الجنى الداني 365، والمغني ص21.

(158) شرح التصريح 339/2.

(159) شرح الجمل لابن عصفور 170/2.

❊ ❊ ❊